الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يقترب من 50 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,33 دولار ليبلغ 49,01 دولارا اي ما نسبته 2,7٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط نهاية الأسبوع لتسجل أفضل أداء أسبوعي لها منذ نحو 5 سنوات على وقع قرار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) بخفض إنتاج النفط للحد من تخمة المعروض العالمي.وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت عند التسوية 52 سنتا ليصل الى مستوى 54,46 دولارا كما ارتفع سعر برميل الخام الأميركي 62 سنتا ليصل الى مستوى 51,68 دولارا.

خسارة 9,4٪ في سعر الصرف.. ومؤشر إيجابي لإيرادات الكويت النفطية

أدنى سعر للدينار مقابل الدولار بـ 5 سنوات

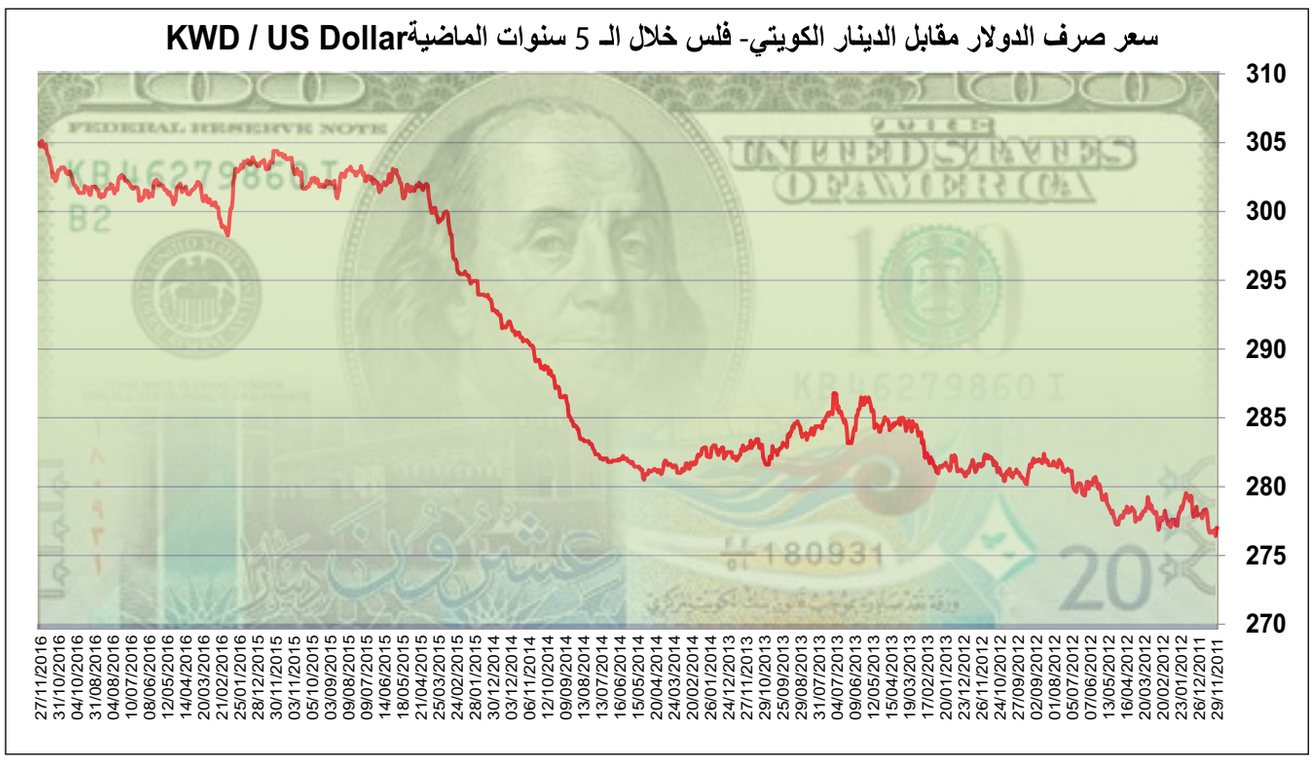

سعر صرف الدولار يواصل قفزاته مقابل الدينار.. في الصورة عامل في مكتب صرافة يعرض العملة الاميركية (أ ف ب)

المحلل المالي

تعرض «الأنباء» تحليلا خاصا عن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الذي يتخذ أهمية في هذا التوقيت مع ارتفاع أسعار النفط الكويتي لأعلى مستوى في 2016 بنسبة 12٪ متجها نحو 50 دولار، وذلك عقب اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك»، اضافة الى قرب ارتفاع الفائدة الاميركية التي ستنعكس ايجابيا على سعر صرف الدولار. ويظهر التحليل كيف ستتأثر ايرادات الدولة ايجابيا بارتفاع الدولار، حيث ان اجمالي الايردات النفطية التي تشكل نحو 90٪ من ايرادات مسعرة بالدولار، وهو ما يرفع من هذه الايرادات ويحدث تأثيرا ايجابي على الميزانية العامة في وقت تمر فيه هذه الميزانية بعجز متوقع أن يبلغ 9,5 دنانير حسب تقديرات وزارة المالية للسنة المالية الحالية. كما يعتبر ارتفاع الدولار مؤشرا سلبيا للتجار الذين يستوردون سلعهم ومنتجاتهم مسعرة بالدولار من الولايات المتحدة الاميركية أو من دول تتعامل بالدولار، وهو ايضا سلبي للمسافر الى بلاد العم سام لأغراض السياحة والتعليم والاستشفاء.

كل ألف دينار خسرت 339 دولاراً.. خبر سيئ للمسافرين

البضائع والمنتجات المستوردة بالدولار أصبحت أغلى على التاجر والمستهلك

الدينار مقابل الدولار

وفي قراءة لمسار سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار، يلاحظ ان سعر الصرف وصل عند اعلى مستوى له خلال الخمس سنوات الماضية في بداية شهر ديسمبر من عام 2011 بما يعادل 3,618 دولارات لكل دينار (276,4 فلسا لكل دولار). وبدأ سعر صرف الدينار مقابل الدولار رحلة الهبوط المتواصل من اعلى مستوياته، حيث خسر الدينار من قيمته 9,4٪ ليسجل حاليا ادنى مستوى له في 5 سنوات عند سعر صرف 3,279 دولارات لكل دينار او ما يعادل 305 فلوس للدولار الواحد. وبالتالي فإن القدرة والقيمة الشرائية للدينار الكويتي مقابل السلع والخدمات المسعرة بالدولار الاميركي قد فقدت 9,4٪ من قيمتها خلال فترة الخمس سنوات الاخيرة. وهذا يؤدي الى نتيجة أن الاستهلاك والانفاق بالدولار خصوصا في مواسم السفر أصبح اغلى على المستهلك الكويتي الذي يجني امواله بالعملة الوطنية.

كم تساوي الألف دينار؟

لتقريب ذلك، يمكن الاخذ على سبيل المثال مبلغ الـ 1000 دينار، حيث كان يساوي 3618 دولارا في ديسمبر 2011، اما الان فأصبح يساوي فقط 3279 دولارا وبخسارة في سعر صرف الـ 1000 دينار تساوي 339 دولارا، ما يزيد العبء المالي على المسافرين الى الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الدول التي تعتمد الدولار في معاملاتها التجارية. ايضا ضعف الدينار مقابل الدولار يجعل السلع والمنتجات المستوردة والمسعرة بالدولار اغلى على التاجر المستورد، ما يساهم في زيادة التضخم في اسعار المستهلك في الكويت بما يسمى في عالم الاقتصاد (Imported Inflation) حيث تحتاج مبالغ اكبر من الدينار لشراء السلع والخدمات المستوردة من الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الاسواق الخارجية. اضف الى ذلك الضغوط التضخمية التي بدأت بوادرها خلال السنة الحالية حيث ارتفع التضخم في اسعار المستهلك خلال شهر اكتوبر من العام الحالي الى 3,62٪ بالمقارنة مع اكتوبر 2015 وعلى اساس سنوي.

الميزانية

ولانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار تأثير ايجابي على الميزانية العامة للكويت، حيث تشكل الايرادات النفطية نحو 90٪ من اجمالي ايرادات الدولة وأسعار النفط الكويتي مسعرة بالدولار، ويتم تحويل ايرادات النفط من الدولار الى الدينار في الميزانية العامة. فعلى سبيل المثال كانت المليار دولار اميركي قبل 5 سنوات تساوي 276,4 مليون دينار بينما ارتفعت لتساوي حاليا 305 ملايين دينار وبالتالي زيادة في كل مليار دولار من ايرادات النفط بنحو 29 مليون دينار.

نظراً للمخصصات العالية والتقييمات الجذابة وامتثالها للمعايير الدولية

HSBC: البنوك الكويتية تثير شهية المستثمرين

محمود عيسى

في أعقاب زيارة لمسؤولين في «HSBC» إلى الكويت ومراجعة تقديراته السابقة الخاصة بالبنوك الكويتية فيما يتعلق بكفاءة رأس المال ومخصصات القروض المتعثرة والأرباح، قال بنك «اتش اس بي سي» انه في ظل تحسن مؤشرات رأس المال والامتثال للمعايير الدولية التاسعة لإعداد التقارير المالية IFRS9على نحو يفتح المجال أمام تقلص تكلفة المخاطر التي وردت في تصنيفات للبنوك الكويتية في السنوات الأخيرة، فقد اعلن البنك البريطاني عن رفع توصيته بشأن سهم بنك الكويت الوطني من الاحتفاظ بالسهم إلى الشراء from Hold to Buy، وبشأن سهم بنك برقان من تقليص الملكية إلى الشراء أيضا from Reduce to Buy، فيما حافظ على توصيته السابقة بالاستمرار في تقليص ملكية الأسهم في بيت التمويل الكويتي. وقال «اتش اس بي سي» ان سهمي بنك الكويت الوطني وبنك برقان يتداولان بانخفاض نسبته 15٪ و18٪ منذ مطلع العام حتى الآن على التوالي، ويتداول سهم بنك الكويت الوطني بسعر يقل بنسبة 28٪ عن مؤشر السعر مقابل متوسط اجمالي القيمة الدفترية، في حين يحقق عائدا على حقوق الملكية الملموسة يقارب الـ 14٪، كما يقول البنك ان السعر المستهدف للسهم يتضمن ارتفاعا بنسبة 17٪.

اقتناع أكبر

وقال البنك في تقريره انه نظرا للاقتناع الأكبر بالمخصصات والتقييمات الجذابة لأسهم البنوك الكويتية فقد اصبحت هذه البنوك قادرة على إثارة شهية المستثمرين في السوق بفضل قدراتها على خفض المخصصات الوقائية التي يفرضها بنك الكويت المركزي، ولكن هذا الأمر لم يكن تحقيقه ممكنا على الاطلاق. وقال البنك انه يربط بين المستوى المرتفع لتكلفة المخاطرة والأصول المرجحة بالمخاطر والمقدرة بأقل من حجمها الحقيقي، وذلك نظرا للضمانات العقارية التي تستخدم كأداة لتقليص مخاطر الائتمان اثناء إجراء حسابات رأس المال. وقال البنك ان تطبيق المعايير الدولية التاسعة لإعداد التقارير المالية يعد حافزا إيجابيا، وانه يعتبر تقييم الخصومات في بنك الكويت الوطني وبنك برقان هي أفضل مما كانت عليه العام الماضي.

مستوى عالٍ

وقال البنك ان المستوى الحقيقي للأصول المرجحة بالمخاطر والبالغ 10٪ يعتبر أعلى منه في تقرير عام 2015، وانه أجرى تعديلا في تحليله لملكية الأصول المرجحة بالمخاطر وقال ان الاثر المشترك للتعديلات التي أجراها في سياق التقرير تقلص الشريحة الأولى وهو الأهم في الأسهم العامة في تقرير عام 2015 بواقع 131 نقطة أساسية، وقد ظل المستثمرون والمشرعون في جميع أنحاء العالم يراقبون عن كثب معدلات هذه الشريحة من الأصول خلال السنوات الأخيرة. وبالنسبة لكل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي فإن هذه التعديلات تعني ان كلا المصرفين لديه فائض في رأس المال، في حين يعتبر مستوى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى بنك برقان دون الحد الأدنى.

وقال اتش اس بي سي في تقريره ان التقييمات يجب ان تأخذ في اعتبارها المخصصات الفائضة، وانه يقدر أن البنوك الكويتية لن تعود بحاجة لوضع مخصصات وقائية مع ترجيح أن يكون المحفز المحتمل هو الامتثال للمعايير الدولية التاسعة لإعداد التقارير المالية بحلول عام 2018. وقال انه يتوقع الافراج عن بعض المخصصات لدى بنك الكويت الوطني في عامي 2019 ـ 2020، نظرا لنسبة التغطية العالية مقارنة بالبنوك النظيرة وانخفاض نسبة القروض المتعثرة تاريخيا، رغم ان ذلك يخضع لموافقة بنك الكويت المركزي.

تغيير التقديرات

وقال «اتش اس بي سي» انه يقلص تقديراته للأرباح الصافية للبنوك الكويتية خلال عامي 2016 و2017 بنسبة 3٪ و5٪ على التوالي، وينصح المستثمرين بأن يركزوا أنظارهم على عام 2018 الذي يتوقع البنك البريطاني ان تسجل البنوك الكويتية فيه نموا في الأرباح الصافية يتراوح بين 19و34٪.

معيار IFRS9 يفتح مجالاً لتقليص تكلفة المخاطر

تقليص تقديرات الأرباح لهذه السنة بـ 3٪ والسنة المقبلة بـ 5٪

نمو الأرباح سيعود للبنوك بنسب تبدأ بـ 19٪ في 2018

حتى 10 يناير المقبل

«نفط الكويت» تمدّد أجل تقديم عروض صيانة مرافق الإنتاج في وارة بحقل برقان

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان شركة نفط الكويت مددت الموعد النهائي لتقديم المقاولين عطاءاتهم بشأن مناقصة صيانة مرافق الانتاج المتعلقة بالمرحلة الثالثة في مكمن وارة بحقل برقان النفطي العملاق حتى يوم 10 يناير المقبل علما بأن الموعد الاصلي كان محددا يوم 13 ديسمبر الجاري.

وقالت المجلة أن من شأن المشروع توفير الدعم لتجمعات النفط في حقل برقان، اضخم حقول النفط الصخري في العالم، بالاضافة الى معالجة المياه العادمة المتزايدة التي تنتجها حقول النفط جنوب شرقي البلاد.

وكانت شركة نفط الكويت قد طرحت هذه المناقصة في سبتمبر 2015 ودعت مجموعات هندسية عالمية لتقديم عروضها بشأن المشروع الذي يتعلق بحقن مياه في حقل برقان لزيادة الإنتاج النفطي، وحددت موعدا غايته 13 ديسمبر المقبل لاستدراج عروض المشروع.

وذكر مجلة ميد في حينه ان من المقرر تنفيذ المشروع وفقا نظام الهندسة والتوريد والإنشاء EPC علما بان المشروع يهدف للمحافظة على ضغط عال في المرحلة الثالثة من مكمن وارة الواقع في حقل برقان.

تجدر الاشارة الى ان شركة نفط الكويت استكملت المشروع الأولي للمحافظة على ضغط مكمن وارة في عام 2015، لإعادة حقن المياه المتدفقة في المكمن المذكور وذلك لزيادة وتعزيز إنتاج النفط.

شركة إيمرسون تساعد «نفط الكويت» على إدارة المكامن النفطية

محمود عيسى

أعلنت شركة ايمرسون المتخصصة في توفير حلول الاتمتة في المجال النفطي أنها زودت شركة نفط الكويت ببرامج روكسار RMS المتعلقة بتحديث المكامن والتجمعات النفطية في الآبار.

وفي هذا الموضوع، قالت شركة اويل فيلد تكنولوجي انه سيتم استخدام التراخيص الجديدة لهذه البرامج في بناء نماذج لمكامن أكثر دقة وتفصيلا في حقول النفط الكويتية. ومن شأن العقد الجديد ان يوسع قاعدة اعتماد شركة نفط الكويت على برامج روكسار التي تم شراؤها من قبل، والتي قدمت إسهاما بالغ الأهمية في شركة نفط الكويت في وضع الآبار النفطية وتحديد مساراتها في الأجزاء الأكثر إنتاجا من المكامن، فضلا عن الحد من مخاطر التحركات الجيولوجية بالنسبة للآبار التي تنحرف عن مسارها.

وفي هذا السياق، قال مدير المبيعات الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في شركة ايمرسون، على رمادي «ان التعاون القائم بيننا وبين شركة نفط الكويت يعزز الثقة عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات حاسمة بشأن اختيار أماكن الحفر للتنقيب عن النفط واستراتيجيات الإنتاج المفروض اعتمادها، وسنواصل تزويد شركة نفط الكويت بتقنيات متقدمة لإدارة المسح الزلزالي والإنتاج لتحسين التكامل وانسيابية سير العمل بين المخزونات في باطن الأرض وعلى السطح، وهو ما يعتبر عنصرا أساسيا في عالم حقول النفط الرقمية في المستقبل».